الأنباء
الاحد 2 ابريل 2017

في 2016.. متصدرا البنوك المركزية الخليجية بـ 65 إصدارا

«المركز»: 37 مليار دولار سندات أصدرها «المركزي»

أصدر المركز المالي الكويتي «المركز» تقريره الأخير بعنوان: «أسواق الصكوك والسندات الخليجية» الذي يسلط الضوء على اصدارات الصكوك والسندات المصدرة في منطقة الخليج خلال 2016. وأشار التقرير الى أن إجمالي إصدارات الصكوك والسندات الأولية في أسواق الخليج، بما فيها إصدارات البنوك المركزية المحلية والإصدارات السيادية لحكومات دول الخليج وإصدارات الشركات، قد بلغ 167,5 مليار دولار في 2016، بارتفاع قدره 41,2٪ مقارنة بإجمالي قيمة الإصدارات التي تمت في عام 2015. ويرجع الارتفاع الكبير في عمليات الإصدار إلى إصدارات السندات السيادية التي قامت بها حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لسد عجز الموازنات الناتجة عن استمرار انخفاض أسعار النفط. وكانت إصدارات الصكوك والسندات الأولية للمملكة العربية السعودية في الصدارة.

يقصد بالإصدارات المحلية للبنوك المركزية سندات الدين التي تصدرها البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي بالعملات المحلية وذات الاستحقاقات قصيرة الأجل الأقل من سنة، بغرض تنظيم مستويات السيولة المحلية. وخلال 2016، أصدرت البنوك المركزية الخليجية في الكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان نحو 65 مليار دولار وفقا للمعلومات المتاحة من مصرف البحرين المركزي وبنك الكويت المركزي والبنك المركزي العماني ومصرف قطر المركزي.

وتصدر بنك الكويت المركزي إصدارات البنوك المركزية الخليجية في 2016، حيث أصدر 37,1 مليار دولار مثلت نسبة 57٪ من إجمالي إصدارات البنوك المركزية في دول الخليج من خلال 65 إصدارا، تلاه مصرف البحرين المركزي الذي جمع ما مجموعه 15,2 مليار دولار.

يتألف سوق الصكوك والسندات في دول الخليج من الصكوك والسندات الصادرة من قبل الحكومات والشركات أو المؤسسات المالية لأغراض التمويل والمدعمة بالعملات المحلية أو الأجنبية.

وقد بلغ إجمالي المبالغ المجمعة في سوق السندات في الخليج 102,4 مليار دولار في 2016، بنمو قدره 57,2٪ مقارنة بعام 2015، حيث بلغت آنذاك 65,1 مليار دولار. وقد توزعت عمليات الإصدار الجديدة على مدار السنة، حيث بلغ إجمالي الإصدارات 52,2 مليار دولار خلال النصف الثاني من 2016، بارتفاع طفيف بنسبة 4,1٪ عن الإصدارات التي بلغت 50,1 مليار دولار خلال النصف الأول من 2016. بلغت إصدارات السندات التقليدية 89,7 مليار دولار، أو ما نسبته 87,6٪ من إجمالي إصدارات سوق الصكوك والسندات لدول الخليج خلال 2016.

تصدر القطاع الحكومي من حيث إجمالي قيمة الإصدارات في 2016، حيث جمع 67 مليار دولار، أي ما يمثل 65,4٪ من إجمالي الصكوك والسندات التي تم إصدارها خلال 2016، مقارنة بـ 37,9 مليار دولار خلال 2015.

في حين حل القطاع المالي في المرتبة الثانية، حيث جمع 24,9 مليار دولار بنسبة 24,3٪ من إجمالي الصكوك والسندات التي تم إصدارها من خلال 259 إصدارا. هيمنت الإصدارات التي تراوحت مدة استحقاقها بين 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات على إجمالي قيمة إصدارات الصكوك والسندات، حيث بلغت قيمتها 58,7 مليار دولار من خلال 80 إصدارا، أي ما يمثل 57,3٪ من إجمالي ما تم إصداره.

في حين زاد التركيز على السندات التي تتراوح مدة استحقاقها من 10 سنوات أو أعلى إلى 31,8 مليار دولار (بنسبة 31٪ من إجمالي قيمة الإصدارات) من خلال 33 إصدارا بمدة استحقاق 10 سنوات أو أكثر، وتتضمن أيضا 6 سندات دائمة (غير محددة بأجل) بقيمة 1,4 مليار دولار.

تراوح حجم إصدارات الصكوك والسندات الخليجية في 2016 ما بين 2,4 مليون دولار و6,5 مليارات دولار. وتفوقت الإصدارات التي تبلغ قيمتها مليار دولار أو أكثر، حيث جمعت 68 مليار دولار، بما يمثل 66,3٪ من إجمالي قيمة الإصدارات.

سيطرت الإصدارات المقومة بالدولار على سوق الصكوك والسندات في الخليج خلال 2016، حيث بلغت 69,7 مليار دولار بنسبة 68,1٪ من إجمالي قيمة الإصدارات من خلال 187 إصدار. تلتها الإصدارات المقومة بالريال السعودي بقيمة تعادل 28,1 مليار دولار بما يمثل نسبة 27,4٪ من مجموع المبالغ المصدرة من خلال 15 إصدارا.

إصدارات الصكوك والسندات الخليجية قفزت 41٪ خلال 2016

167 مليار دولار إجمالي إصدرات الصكوك والسندات بالخليج

الإصدارات بالدولار سيطرت على سوق الصكوك والسندات بالخليج

«بيان»: نمو الاقتصاد الكويتي ضمن الأضعف خليجياً

تطرقت شركة بيان للاستثمار إلى تقرير وحدة الأبحاث البريطانية كابيتال إيكونوميكس، الذي رأى أن نمو الكويت الاقتصادي لا يزال من بين الأضعف بين دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من أن الاقتصاد الكويتي محصن من التعرض للاضطرابات الحادة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط بسبب الفوائض الكبيرة التي تراكمت على مدى السنوات الماضية. كما رجح التقرير إلى أنه بالرغم من المصدات المالية الجيدة التي تملكها الكويت، سيظل النمو بطيئا في ظل مؤشرات تدل على بقاء السياسة المالية مقيدة فيما يخص الإصلاح. وأكد التقرير أن من شأن سياسة مالية ضيقة وبطء في التقدم في خطة التنمية أن تبقي النمو في القطاع غير النفطي ضعيفا. كما أن الكويت قد نفذت تعهداتها من اتفاق أوبيك لخفض الإنتاج، ونتيجة لذلك، فإن قطاع النفط سيكون بمنزلة عبء على نمو الاقتصاد هذا العام.

من جهة أخرى، عادت مؤشرات بورصة الكويت بنهاية الأسبوع الماضي لتغلق في المنطقة الحمراء، بالتوازي مع نهاية الربع الأول من العام 2016، حيث لم تتمكن أي من مؤشراتها الثلاثة من النجاح في تحقيق المكاسب في الأسبوع الأخير من الشهر، متأثرة بعدة عوامل أهمها سيادة حالة ملموسة من التحفظ بسبب اقتراب موعد انتهاء المهلة القانونية للإعلان عن الأرباح السنوية والذي يتزامن مع صباح اليوم الأحد، وهو الأمر الذي أثار مخاوف لدى المتداولين لاحتمال تعرض بعض هذه الشركات للإيقاف عن التداول، لاسيما الشركات التي لم تعلن عن نتائجها حتى الآن.

يعقد يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين

«ملتقى الكويت المالي» يناقش التحولات الاقتصادية بالكويت والخليج

يشهد ملتقى الكويت المالي، الذي ينظمه اتحاد مصارف الكويت يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين، تحت رعاية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، ممثلا بنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح، زخما نوعيا على مستوى الحضور سواء على المستوى الرسمي من وزراء ومسؤولين حكوميين من الكويت أو المنطقة أو من خلال قادة المؤسسات المصرفية والمالية من الكويت والمنطقة وأخرى من خارجها.

فعلى المستوى الرسمي، يشارك الوزير أنس الصالح متحدثا رئيسيا ومحاورا خلال فعاليات اليوم الأول، في جلسة تتركز حول الرؤى الحكومية للكويت في ظل التحولات الاقتصادية.

وإلى جانب هذا التمثيل الرسمي، سيكون نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي في شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» فيصل العيار متحدثا رئيسيا أيضا في توجه من شأنه أن يكرس طرح الرؤى الاقتصادية من وجهتي نظر القطاعين العام والخاص، في حين سيكون عضو المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية علي رشيد البدر مديرا لفعاليات هذه الجلسة، والتي من المتوقع أن تأخذ طابعا حواريا يثري مضمونها.

بدوره، سيترأس رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي «بيتك» حمد المرزوق الجلسة الثانية تحت عنوان «كويت المستقبل.. المخاطر والتحديات والبدائل الاستراتيجية» ويتحدث فيها مجموعة من الخبراء الاقتصاديين كما تسلط الجلسة الضوء على مجموعة من المبادرات الشبابية الناجحة، مع التطرق بصفة خاصة إلى مخاطر الاستمرار في السياسات الاقتصادية الحالية والبدائل الاستراتيجية للنشاط الاقتصادي كاقتصاد المعرفة ودور الطاقة المتجددة.

كما سيترأس نائب المحافظ وعضو مجلس الإدارة في بنك الكويت المركزي يوسف العبيد، فعاليات الجلسة المصرفية في أولى جلسات اليوم الثاني من الملتقى، ويشارك إلى جانبه كل من رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي علي الموسى والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر وكذلك الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي ميشال العقاد، كما يشارك فيها مجموعة من المتحدثين.

وهناك ايضا ممثلون لمؤسسات مصرفية عالمية عاملة في المنطقة من بينهم رئيس مجموعة «سيتي» المصرفية في البحرين والكويت وقطر عثمان أحمد، أما في المضمون فتكتسب هذه الجلسة التي تعقد تحت عنوان «آفاق الصناعة المصرفية الخليجية في مرحلة التحولات الاقتصادية» أهمية خاصة، كونها ستناقش التحديات التي تواجه القطاع في ظل تراجع النمو الاقتصادي وكيفية مواكبة المصارف لخطط وبرامج الإصلاح ووسائل تنويع مصادر التمويل وتنمية الربحية، كما أن هذه الجلسة ستتناول رؤية المصارف العالمية للتطورات الاقتصادية الحاصلة في المنطقة وكيفية التعاطي مع بعض الملفات المهمة من بينها مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وسواها.

صيرفة إسلامية

كذلك سيخصص الملتقى جلسة مصرفية خاصة تتناول واقع الصناعة المصرفية الإسلامية، وتبحث بشكل خاص كيفية مواكبة المصارف الإسلامية لقواعد الامتثال والمعايير الرقابية والمحاسبية الدولية ومواجهة مخاطر انكماش السيولة بالإضافة إلى تفعيل أسواق الصكوك وتطوير الأدوات المالية الإسلامية، ويترأس فعالياتها نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في بنك بوبيان عادل الماجد، ويتحدث فيها الرئيس التنفيذي في مجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» مازن الناهض، ومن السعودية يشارك الرئيس التنفيذي في مصرف الإنماء عبدالمحسن الفارس، وكذلك نائب أول للرئيس التنفيذي إدارة مجموعة العمليات المصرفية المساندة في البنك الأهلي المتحد ـ الكويت أحمد ذو الفقار.

تقرير الشال

عجز الموازنة كبير وخطر

اعتبر تقرير الشال الاقتصادي أن عجز الموازنة العامة حقيقي كبير وخطر، ذلك خلافا لما يذكره أكثر من مصدر، وذلك مع انتهاء سنة مالية صعبة بعجز قدر بنحو 4ـ5 مليارات دينار.

فعندما تذكر رئيسة صندوق النقد الدولي عدم وجود عجز، مثلا، هي تفترض أن إضافة دخل الاستثمار وهو بحدود 3 إلى 4 مليارات دينار، إلى الإيرادات النفطية عند السعر السائد في تاريخ التصريح (نوفمبر 2015)، إضافة إلى الإيرادات غير النفطية وهي شحيحة، كاف لتغطية العجز في سنة مالية محددة.

بينما علم المالية العامة لا يعتمد الإيرادات العامة ما لم تكن مستدامة، أي ناتجة عن نشاط اقتصادي (ضرائب) وبيع النفط الخام ما هو سوى استبدال أصل عيني بأصل نقدي، والنفط ناضب أو عرضة للتقادم العلمي، والتقادم العلمي يعني ضعف الحاجة إليه وهبوط أسعاره، وهو ما يحدث حاليا. ولو طبقت الكويت مبادئ المالية العامة، لأصبح العجز المالي الحقيقي ثلاثة أضعاف العجز المتوقع، أو نحو 12 مليار دينار، ولكنه أمر بات مستحيلا، ورئيسة صندوق النقد الدولي وفقا لتصريحها، إما أنها تظن أننا نفهم بديهيات التمييز بين المستدام من عدمه، وسنة مالية واحدة مجرد استثناء، أو أنها لا تهتم سوى بجمهور الراغبين في إقراضنا.

وفي الكويت، ومع حتمية زيادة النفقات العامة بمرور الزمن، ومع التغير السلبي الجوهري في أهمية النفط التقليدي، ومع الضغط إلى أدنى على كل من أسعاره وكمية إنتاجه، ومع توقعات دخول 400 ألف مواطن إلى سوق العمل خلال 15 عاما قادمة، لن يبقى احتياطي عام ولا احتياطي أجيال قادمة بحلول تلك المهلة، وسوف تبتلع فوائد وأقساط الديون هامشا كبيرا من الإيرادات العامة، وتترك ما لا يكفي ضرورات معظم الناس.

مثال على تطورات الأوضاع، ضاعفت دول الخليج الست حجم اقتراضها من السوق العالمي لتمويل عجوزاتها بنحو 15 ضعفا في عام 2016 مقارنة بمستوى قروضها عام 2015، وبعضها حاليا يفكر في بيع جزء من إنتاجه النفطي المستقبلي لتمويل عجوزاته الحالية.

5 مليارات دينار عجز الميزانية المتوقع لـ 2017/2016

اشار تقرير الشال إلى ان السنة المالية 2017/2016 انتهت الجمعة الماضي، وقدرت اعتمادات المصروفات، في الموازنة، بنحو 18,8 مليار دينار، وبلغت تقديرات جملة الإيرادات نحو 10,2 مليارات دينار، وقدرت الإيرادات النفطية منها بنحو 8,6 مليارات دينار، أي بما نسبته 84,2٪ من جملة الإيرادات، وقدرت الإيرادات غير النفطية بنحو 1,6 مليار دينار، وعليه، بلغ العجز الافتراضي، المتوقع في الموازنة، نحو 8,6 مليارات دينار، من دون اقتطاع نسبة الـ 10٪ من جملة الإيرادات، لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للسنة المالية 2017/2016 من أبريل 2016 إلى مارس 2017ـ، نحو 44,7 دولارا، وهو أعلى بنحو 9,7 دولارات للبرميل، أي بما نسبته 27,7٪، عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة والبالغ 35 دولارا للبرميل، وكانت السنة المالية الفائتة 2016/2015، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر بلغ 42,7 دولارا، أي أن معدل سعر برميل النفط الكويتي للسنة المالية 2017/2016 أعلى بنحو 4,7٪ عن معدل سعر البرميل للسنة المالية 2016/2015.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية للسنة المالية 2017/2016، بكاملها، بما قيمته 12,3 مليار دينار، أي أعلى بما نسبته 43٪ عن قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الموازنة، للسنة المالية، بكاملها، والبالغة 8,6 مليارات دينار، ومع إضافة نحو 1,6 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة الإيرادات المتوقعة، خلال السنة المالية بكاملها 13,9 مليار دينار.

ولو تحقق ذلك، وبافتراض صرف كل المقدر بالموازنة والبالغ نحو 18,9 مليار دينار، ومن دون اقتطاع ما يرحل لاحتياطي الأجيال القادمة لأنه أمر لا معنى له في حالة تحقق عجز يمول من الاحتياطي العام أو بالاقتراض بضمان احتياطي الأجيال القادمة، فإن العجز الفعلي قد يبلغ نحو 5 مليارات دينار. ولكن رقم العجز قد يكون أقل، فقد يخفضه أي اقتطاع من النفقات المقدرة في الموازنة عند مراجعة النفقات الفعلية في الحساب الختامي. وفي كل الأحوال، ستستمر السنة المالية بتحقيق عجز حقيقي ومتصل وللسنة المالية الثانية على التوالي، ونتوقع له أن يستقر ما بين 4ـ5 مليارات دينار عند صدور الحساب الختامي.

24,6٪ تراجعا بالسيولة في مارس إلى 653 مليون دينار

ذكر تقرير الشال أن أداء شهر مارس كان أقل نشاطا من أداء شهر فبراير 2017، إذ انخفضت كل من مؤشرات القيمة والكمية وعدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام (الشال). وبلغت سيولة البورصة في مارس الماضي نحو 653,4 مليون دينار، مقارنة بنحو 866,4 مليون دينار في فبراير 2017، أي تراجعت بنحو 24,6٪، وبلغ حجم سيولة البورصة في الربع الأول (أي في 63 يوم عمل) نحو 2,7 مليار دينار، أي نحو 94,2٪ من مجمل سيولة عام 2016. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي للربع الأول نحو 42,9 مليون دينار، مرتفعا بنحو 3 أضعاف مقارنة بمعدل قيمة التداول للربع الرابع من عام 2016، ونحو 3,2 أضعاف مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للربع الأول من عام 2015. ومازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم يحصل سوى على 3,4٪ فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0,2٪ فقط من تلك السيولة، و4 شركات من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حصلت 14 شركة قيمتها السوقية تبلغ 1,7٪ فقط من قيمة الشركات المدرجة، على نحو 21,3٪ من سيولة البورصة، وذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير مازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض يتوجه بشدة إلى شركات لا قيمة لها، وتلك حالة مرضية، لذا لم يكن من المستغرب ملاحظة ذلك الهبوط التدريجي في نشاط البورصة.

دعـــوة
لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية
لشركة مجموعة الامتياز الاستثمارية (ش.م.ك) عامة
للسنه المالية المنتهية في 2016/12/31م

الامتياز
ALIMTIAZ GROUP

يتشرف مجلس إدارة شركة مجموعة الإمتياز الاستثمارية (ش.م.ك) عامة بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضوراجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31، المقرر انعقادها بإذنه تعالى - الساعة 11:30 صباحاً يوم الإثنين الموافق 2017/04/17، في مقر الشركة الكائن في : شرق - شارع خالد بن الوليد - برج الداو - الدورالأرضي - قاعة الاجتماعات، لمناقشة جدول الأعمال التالي:-

1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31م والمصادقة عليه.
2 - سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة السادة/ مكتب البزيع وشركاهم (RSM) والسادة/ مكتب النصف وشركاه - (BDO) للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31م والمصادقة عليه.
3 - تلاوة تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المنتهية في 2016.
4 - سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31م والمصادقة عليه.
5 - تلاوة تقرير المخالفات التي رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31م.
6 - المصادقة على البيانات المالية للشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31م.
7 - الموافقة على تحويل نسبة (10%) من صافي الأرباح المحققة في السنة المالية المنتهية في 2016/12/31م إلى حساب الإحتياطي الإجباري.
8 - الموافقة على تحويل نسبة (10%) من صافي الأرباح المحققة في السنة المالية المنتهية في 2016/12/31م إلى حساب الإحتياطي الإختياري.
9 - الموافقة على توصية مجلس الادارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 8% من القيمة الإسمية للسهم بواقع (8) فلس عن كل سهم بمبلغ إجمالي وقدرة 8,694,124.984 دينار كويتي (فقط ثمانية مليون وستمائة وأربعة وتسعون الفاً ومائة وأربعة وعشرون ديناراً و 984 فلساً)، وذلك بعد خصم أسهم الخزينة من رأس المال وذلك للسادة المساهمين المسجلين بسجلات الشركة في تاريخ إنعقاد الجمعية العامة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31م.
10 - الموافقة على صرف مبلغ وقدرة 105,550 دينار كويتي مكافأة للسادة/ أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31م.
11 - تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
12 - الموافقة على ما قررته هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بأنه لا زكاة شرعية على الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31م وتفويض مجلس الإدارة بأداء ضريبة الزكاة الواجبة قانوناً للجهات المختصة وفق ماقررته هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
13 - الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31م، وكذلك التي سوف تتم في عام 2017م.
14 - الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بالقيام بإبرام جميع الاتفاقيات اللازمة مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية وذلك لتمويل عمليات الشركة، وتفويض مجلس الإدارة بالتعامل مع البنوك والمصارف والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية وفقاً لأغراض الشركة.
15 - الموافقة على تفويض مجلس الإدارة على إصدار صكوك بالدينار الكويتي أو بأي عملة أخرى يراها مناسبة وبما لا يتجاوز الحد الأقصى المصرح به قانوناً أو ما يعادله بالعملات الأجنبية، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد نوع تلك الصكوك ومدتها وقيمتها الاسمية والعائد عليها وموعد الوفاء بها وسائر شروطها وأحكامها وذلك بعد اخذ موافقة الجهات الرقابية المختصة.
16 - إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31م.
17 - تعيين أو إعادة تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي للسنة المالية التي تنتهي في 2017/12/31م، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
18 - تعيين أو إعادة تعيين مراقبين لحسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية التي تنتهي في 2017/12/31م، مع مراعاة مدة التغيير الالزامي لمراقبي الحسابات وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
19 - تعيين أو إعادة تعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية التي تنتهي في 2017/12/31م، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
20 - إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة بالتصويت السري وذلك للدورة القادمة ولمدة ثلاث سنوات.

يرجى من السادة المساهمين الكرام أو من ينوب عنهم قانوناً مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - شرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس - هاتف 22464579 / 22464565 مصطحبين معهم البطاقة المدنية الأصلية لتسلم بطاقات الحضور وجدول الأعمال قبل موعد انعقاد الجمعية العامة العادية وذلك خلال ساعات العمل الرسمية من الساعة 8:30 صباحاً وحتى الساعة 1:30 بعد الظهر.

والله ولي التوفيق ،،

رئيس مجلس الإدارة

182 22 82
www.alimtiaz.com